

وإنَّ كَانَ بَاقِيًا عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الحَدَثِ وَالزَّمَانِ، كَيُذَرُّ وَيَسُحُّ
حَيْثُ اسْتُغْنِيَ عَنِ مَا فِيهِمَا بِمَا فِي تَوَكُّ " (شرح التصريح ٩٢/٢) .

وهذا خطأ لأن الفعلين متصرفان كما بينا ، إلا أن الاستعمال
هو الذي هجر الماضي منهما ، وبقي المضارع والأمر . وفي ذلك
يقول ابن جنى " فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس
تحاميت ما تحاميت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب
في أمثاله . من ذلك امتناعك من وذر وودع ، لأنهم لم يقولوهما
ولا قرؤوا عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وزن وودع لو لم تسمعهما .
فأما قول أبي الأسود :

كَيْتَ شَعْرِي عَن خَلِيلِي مَا الَّذِي * * * * * نَالَهُ فِي الحَبِّ حَتَّى وَدَعَهُ ^(١)

فشاذ ، وكذلك قراءة بعضهم (ما ودعك ربك وما قللى)
بتخفيف الدال فأما قولهم : ودع الشيء يدع - إذا سكن - فاتدع
مسموع متبع ، وعليه أنشد بيت الفرزدق :

وَعَفَّ زَمَانٌ يَا ابْنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدْعُ * * * * * مِنَ المَالِ إِلَّا مَسَحَتْ أَوْ مَجَلْفٌ ^(٢)

فمعنى لم يدع - بكسر الدال ، أي لم يتدع ولم يشبك ^(٣)
والاستغناء عن الشيء بالشيء نص عليه سيبويه في مواضع من

(١) سنحقوق هذا البيت بعد قليل .

(٢) شرح ديوان الفرزدق . عبدالله إبراهيم العاوي ص ٥٥٦ التجارية
بمصر سنة ١٩٣٦ م .

(٣) الخصائص ج١ ص ٩٩ .